محمد المطر مترئسا جانبا من الجلسة

متابعة حكومية

مع ملاحظات النواب على أن تعد تقريراً وتحيله له

بالبطاقة المدنية وضم المناطق الجديدة للعملية الانتخابية

بو شهري: أمر مستحق التعديل في شأن مرسومي البطاقة المدنية وإضافة مناطق جديدة لدوائر الاقتراع

شمس متحدثا

أبل يدلي بدلوه

- السايـر: من الأهمية عدم انفراد الحكومة بإقرار القوانين من خلال عرضها على المجلس
- شمس : يجب أن يصدر قانون بالتصويت وفق البطاقة المدنية وتشريع آخر لمن بلغ 18 سنة
- الصقعبي : أمامنا اليوم مرسوم يصحح المسار ويعالج سلوكيات كانت خاطئة وبها تزوير لإرادة الأمة
- الوسمي: تصحيح المسار الانتخابي أمر ضروري لكن هذه الغاية النبيلة تستلزم أن تكون الوسائل مشروعة
- العبيد : الخطاب الأميري ذهب إلى المعالجة وانتزع فتيل الأزمة وخرج بمجموعة قرارات إصلاحية
- العصفور: التعاون بين السلطتين أمر طبيعي لكن السؤال هو على ماذا نتعاون وما هو المطلوب ؟

بد من تعديل قانون الانتخاب وإقرار قانون القوائم النسبية والمفوضية العليا للانتخابات، واستمرار تصحيح المسار سيكون من خلال المجلس.

من جهته قال النائب الصيفي مبارك: تصحيح المسار والجداول الانتخابية والبطاقة المدنية وتحقيق العدالة في توزيع أعداد ناخبي الدوائر الانتخابية ضرورة هو تصحيح مستحق لما شاب العملية الانتخابية من مثالب من فئة زورت الإرادة الشعبية واختطفت المجلس منذ 2013 حتى 2020 في ظل هذا التزوير الموجود واختطف القرار والبلد وأموال الشعب من فئة معينة الكل يعرفها.

وقال نائب رئيس مجلس الأمة محمد المطير: المرسوم هذا حل مشاكل كثيرة كانت تعاني منها الكويت لكنه وقتي، فمن لا يشكر الناس لا يشكر الله، فنشكر القيادة السياسية على هذا التوجه الطيب الإصلاحي ونشكر رئيس الوزراء على تطبيق توجيهات القيادة السياسية، فقد كانت أكبر مشكلة تعانيها قاعة عبدالله السالم هي مخرجات الانتخابات واستغلال البطاقة المدنية لإخراج ناس بتنفيع، والمرسوم عالج المال السياسي

وتساءل المطير: في المستقبل ما وضع الهيئة العامة للمعلومات المدنية، وكيف نتأكد ألا يتكرر هذا الأمر؟، الآن تنقل العناوين وتستخرج بطاقات للانتخابات المقبلة، فما إجراءات الحكومة لوقف العبث؟، نحن نريد معرفة إجراءات الحكومة تجاه الهيئة العامة للمعلومات المدنية لوقف هذا العبث؟

من جهته قال النائب د. فلاح الهاجري: هذه المراسيم أبهجت الشعب الكويتي، لكن المراسيم ما زالت ناقصة بشكل صريح، مناطق صار لها 20 سنة تنتظر مثل هذا القرار مثل مناطق النهضة وشمال غرب الصليبيخات وجابر الأحمد، هذه أبعدت وبقرار سياسي، حرموا بسبب مزاج بعض "المتنفذين" حتى لا تتغير خريطة الانتخابات.

وقال خالد العتيبي "عن المقرر": أريد أن أوضح أنه كانت هناك اعتبارات وضرورات دفعت إلى صدور المرسومين، الجميع يعرف أنه كان هناك عبث في القيود الانتخابية والانتخابات لم تكن تعكس الرأي الشعبي الحقيقي وهذا ما تضمنه تقريرنا، والحكومة تعترف بوجود تلاعب، وطالبنا بالتصحيح في مجالس سابقة ولكن هناك من كان يعطل صدور القانون.

وتساءل العتيبي: المحاسبة هل تمت أم لا؟، فهذا أمر مهم ووجب على الحكومة محاسبة المتسبب في هذا العبث، وهو ليس محصورا في سنة محددة ولكنه ممتد منذ سنوات كثيرة منذ بداية المجلس، الحكومة أمام مسؤولية كبيرة في تحديد المتسببين ومحاسبتهم.

انتهاء المناقشة، وبدء التصويت نداء بالاسم على المرسوم 5/2022 بشأن التصويت بالبطاقة المدنية. "الحضور 56 عضوا، موافقة 53، عدم موافقة 3"

الموافقة على المرسوم وإحالته إلى الحكومة.

كما وافق المجلس على تكليف لجنة الداخلية والدفاع ببحث الخطوات والإجراءات التي اتخذتها وستتخذها الحكومة لوقف العبث والتلاعب في البطاقة المدنية وتقديم تقريرها في هذا الشأن خلال 3 أشهر.

وجرى التصويت نداء بالاسم على المرسوم رقم 6 لسنة 2022 بإضافة بعض المناطق إلى الجداول الانتخابية "الحضور 55 عضوا ، موافقة 53، عدم موافقة 2" موافقة على القانون ويحال إلى الحكومة.

بعدها انتقل المجلس إلى النظر في الرد على الخطاب الأميري

وقال النائب د. عبدالعزيز الصقعبي: المواطن يريد اليوم تشريعات منجزة على أرض الواقع، من منطلق المسؤولية السياسية الوطنية، لا يمكن لهذه التشريعات أن ترى النور ولا يمكن أن يكون هناك إصلاح حقيقي أو إنجاز طالما نتعامل بفوضى ومزاجية في ملف تعيين القياديين، وهذا الكلام ليس خطابا انتخابيا بل حاجة ضرورية وملحة، فلا يمكن وجود إنجاز حقيقي أو تنمية من دون قيادة فاهمة وواعية وقادرة على الإنجاز، وما لم يول القوي الأمين سدة القيادة لن تكون هناك تنمية لذلك إننا في ورطة ونحتاج إلى أن نقف وقفة جادة حيال هذا الموضوع.

من ناحيته قال النائب حمد العبيد: أسجل كلمة شكر لصاحب السمو الأمير ولسمو ولي العهد على إصلاح المسار، قبل دخول البلاد إلى نفق مظلم، وفي يونيو الماضي جاء خطاب العهد الجديد الذي شخّص المشهد السياسي ووضع النقاط على الحروف وتكلم عن تداخل السلطات وضعف الجهاز التنفيذي للدولة، وفي أول مرة نسمع الخطاب السياسي ينتقد الجهاز التنفيذي للدولة، وكانت الكفاءات محاربة والصراعات طاغية على المشهد السياسي، المصالح الشخصية الضيقة دمرت المشهد السياسي.

وقال العبيد: الخطاب ذهب إلى المعالجة وانتزع فتيل الأزمة وخرج بمجموعة قرارات إصلاحية بتفويض الشعب لتمثيلهم في مجلس الأمة، وهو خطاب انتصار للشعب الكويتي وحفاظ على المكتسبات الدستورية، وأشرك المواطنين في المسؤولية ووعاهم إلى تصحيح المسار.

وأضاف أن إصلاح الاختلالات في الميزانية يتطلب تنويع مصادر الدخل وإنشاء شركات حكومية للإسكان والأمن الغذائي يكون نظامها متوافقا مع الشريعة الإسلامية ويسمح للمواطنين بالاكتتاب فيها، فما حصل في كورونا والحرب الروسية – الأوكرانية جعل إيجاد منظومة للأمن الغذائي ضرورة وليس ترفا، من خلال دعم المزارع الكويتي الذي أثبت ولاءه للبلد والمواطنين ووزع منتجاته على المواطنين.

بدوره قال النائب سعود العصفور: التعاون بين السلطتين أمر طبيعي لكن السؤال هو على ماذا نتعاون وما هو التعاون المطلوب، ونحن لا نرفض التعاون كمبدأ لكن نرفضه على الإثم والفساد والعدوان، فنحن مرحلة جديدة دشنها الخطاب السامي في 22/6/2022 ونحن نحتاج الى تعاون يحارب الفاسدين ويحقق تطلعات المواطنين ويقود إلى الإنجاز، وهذا هو التعاون الذي نريده، وأيادينا ممدودة لهذا النوع من التعاون.

من ناحيته قال النائب د. فلاح الهاجري: هناك مسؤولية كبيرة على الوزراء في تحقيق التعاون بين السلطتين، ونرى أن آفة المخدرات منتشرة بشكل مخيف والجهود المبذولة أقل من الخطر الموجود، كما أن استقرار الأسرة يجب أن يكون محل اهتمام السلطتين فهو استقرار للبلد، وعلينا الالتفات للمشاريع التي تحسن من معيشة المواطن متقاعدا وموظفا، فالشعب يئن من الالتزامات الشهرية والسنوية، وينتظر التوظيف أشهرا وسنوات وما أن يتوظف يتفاجأ بإنهاء خدماته، فهذه إحدى الموظفات تعينت في 1/6 وفي 16/10/2022 تم إنهاء خدماتها من دون تدرج في العقوبة، ويجب على الوزراء محاسبة كل مسؤول يتعرض للمواطن الكويتي، وهذه ضريبة التعيينات الباراشوتية.

وأضاف الهاجري: على المسؤولين من رئيس الوزراء أن يرأف بالناس وألا يشقوا على المواطنين، و ضرورة تعبيد الطرق وتحسينها وهذه رسالة لوزيرة الأشغال الطرق في العبدلي وفي كبد وجابر الأحمد أرواح توفاها الله في هذا الطريق، أرواح الناس ليست رخيصة، الطرق في جابر الأحمد تحديدا مهترئة، وتتعرض السيارات للانقلاب.

بدوره قال النائب أسامة الزيد: لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر إلى القيادة السياسية لاستجابتها لرغبة الشعب بحل المجلس وتغيير رئيس الوزراء ومن ثم عدم التدخل في انتخابات الرئاسة، وإذا أردنا أن نصلح وضع البلد لا بد من إصلاح المؤسسة التشريعية من خلال طريقة انتخاب المجلس وأعضائه، فالطريقة والنظام الانتخابي معيب، إذا لم نعمل عملا جماعيا لا يمكن عمل شيء لدينا إصلاح النظام الانتخابي ووجود مفوضية عليا للانتخابات، وبعد شهر ونصف الشهر مازلنا نبحث عن صحة الانتخابات من عدمها فعدم وجود استقرار سياسي للمجلس قد يسبب خللا في السلوك النيابي والتصعيد، ويجب أن يكون هناك سقف أعلى للصرف في الانتخابات.

من جهته قال النائب خالد العتيبي: هناك إجراءات تصحيحية حكومية لكنها بطيئة جدا وليست على قدر الطموح، نحمل الأمل والتفاؤل ولتكن الحكومة على قدر المسؤولية، نحتاج حكومة إنقاذ للوضع المترهل في كل المجالات الصحية والرياضية والتعليمية والإسكانية.

وأضاف العتيبي: قرارات الوزراء ليست قرارات تصحيحية بالفعل، فبعضها هش ولا يعدل مسارا إصلاحيا سياسيا وبعض الوزراء لا يتحمل مسؤولية القرار، وهناك وكلاء ووكلاء مساعدون أقوى من الوزراء مع الأسف، وهذا سيعرقل عمل الوزير في وزارته، وعندما نرى الوضع الصحي ووضع المستشفيات، في المنطقة الجنوبية، تقريبا ثلث الشعب الكويتي موجود في هذه المنطقة وعدد الحوادث كثيرة جدا، ونشاهد بعض الدكاترة يعالج المرضى في الممرات. من ناحيته قال النائب محمد المهان: لقد مرت الكويت بالعديد من التقلبات السياسية وصراع الأقطاب، وكان له انعكاس كبير على تعطيل التنمية واليوم نعيش حالة مختلفة من قيادة حكيمة بادرت بتغيير الوضع السائد، وأعلنت عن الحياد في اختيار رئيس السلطة التشريعية الأمر الذي كان له الأثر الطيب وكتبت به فصلا جديدا في تاريخ الكويت السياسي، الوضع يحتاج إلى تعاون من السلطتين للنهوض بالكويت من جديد.

بدوره قال النائب فارس العتيبي: تنويع مصادر الدخل ضرورة، ولا يمكن قبول الاعتماد على مصدر وحيد للدخل، فكلما تأتي ميزانية توضح أن 90% منها تعتمد على النفط فقط، ولدينا جهات كثيرة بالدولة لتنويع مصادر الدخل ومنها الموانئ، دخلها 50 مليون دينار ومصاريفها 50 مليونا أيضا، بينما ميناء دبي دخله 4 مليارات دولار وهناك جهات في الدولة دخلها 182 مليون دينار وينبغي أن تعزز الميزانية، لكن الخلل في سوء إدارة الحكومة.

من جهته قال النائب د. عبدالكريم الكندري: كلنا تواجدنا تحت شعار واحد وهو تصحيح المسار وهذا أتى في النطق السامي 22/6 نزولا على رغبة الأمة في انتخابات جديدة وعدم التدخل في انتخابات الرئاسة واللجان ولابد أن نستكمل الإصلاحات التي كان النطق السامي في بداية الفصل بدايته وانتخابات 29/9 كانت الانطلاقة، ويجب أن تقر إصلاحات سياسية وإدارية ومالية ومعيشية وتشريعية.

وأضاف الكندري: فيما يخص الإصلاحات السياسية، الكل تكلم وقال تم تطهير الكشوف إذن لا بد أن تكون هناك مفوضية عليا تشرف على الانتخابات حتى لا نقع في الأخطاء نفسها التي جاءت بسببها مراسيم الضرورة، وحتى تكون الانتخابات تحت مظلة جهة مستقلة وليست وزارة الداخلية، ونحتاج إلى قانون انتخابي متطور، مثل القوائم النسبية وقد تكون هناك أفكار أخرى للانتقال إلى العمل الجماعي، ونحتاج إلى إقرار قانون تنظيم الحملات الانتخابية لمعرفة مصادر الصرف على هذه الحملات، وهذه الحدود الدنيا لأي إصلاح سياسي، ولا بد أن نراجع الدستور.

بدوره قال النائب خالد الطمار: إذا كان هناك تعاون حقيقي بين المجلس والحكومة فيجب محاسبة الفاسد والمفسد لأن من أمن العقوبة أساء الأدب، والإصلاح السياسي لا يتم إلا بتعديل العملية الانتخابية، وهذا التعديل يتم من خلال المجلس بتوافق نيابي – نيابي ويضمن العدالة في توزيع الدوائر الانتخابية.

وأضاف: لنركز على القوانين التي تمس المواطن مثل تعديل سلم الرواتب والإسكان والتعليم والصحة، فآخر مرة تم النظر في زيادة الرواتب قبل 14 سنة، والأراضي موجودة والمال موجود ما يمنعنا من حل المشكلة الإسكانية غير رغبة الحكومة في حلها من عدمها، والمشكلة الصحية والتعليمية ليس عيبا أن تقول الحكومة إن لديها سوءا في الإدارة والعيب أن تستمر في سوء الإدارة، فهناك سوء وترد في الخدمات.

من ناحيته قال النائب د. محمد الحويلة: جلسة الرد على الخطاب الأميري من الجلسات المهمة، فنحن نعيش في عهد جديد، نحتاج إلى تصحيح للمسار في العمل البرلماني والحكومي يحتاج أيضا إلى نهج جديد والعمل بروح الفريق الواحد ونتفق على ما يخدم الوطن والمواطنين، نحن بحاجة إلى رؤية جديدة تنتشل البلاد من حالة الجمود واليأس والإحباط إلى الأمل.

بدوره قال النائب الصيفي مبارك الصيفي: حتى نحقق ما يتمناه الشعب والنواب لا بد من جهاز إداري وتنظيمي يقدم ما يريده النواب والشعب، الكل يعرف أن الكويت كانت مختطفة منذ 2013 إلى 2022 نهاية المجلس السابق ولم يسبق للكويت أن عاشت مثل هذه المرحلة، وكان الجهاز الإداري والتنظيمي بل حتى الجهاز الأمني يدور حول شخصية واحدة، وهذه الحقبة السيئة شرعنت ووضعت قوانين تخدم المصالح الشخصية، وعندما تطرح بعض المشاريع التنموية عن طريق الإسكان كانوا يسمحون بتقدم شركة واحدة، يعني المنافسة غير موجودة، وكانت هذه المشاريع تفصل لمقاس شركة معينة. بعدها قال نائب رئيس المجلس محمد المطير: بانتهاء قائمة المتحدثين، يحال الخطاب الأميري إلى لجنة الجواب على الخطاب الأميري، وترفع الجلسة إلى يوم 13 ديسمبر.

جانب من الجلسة